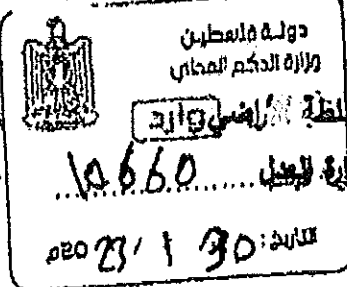


حفظه الله
حفظه الله



رئيس سلطة الأراضي
وكيل وزارة العدل

سعادة الأخ/ د. حماد الجاز
مساعدة الأخ/ أ. أحمد النقة
للملأم علیکم ورحمة الله وبركاته،،،

الموضوع: الموافقة على تعديل قرار لجنة متابعة العمل الحكومي رقم (2020/65/43) بشأن معالجة ملف تسجيل أراضي الأقسام

تهديكم الأمانة العامة لمجلس الوزراء، بالإشارة إلى الموضوع أعلاه، وبإفا على مداوات لجنة متابعة العمل الحكومي في جلستها رقم (213) المنعقدة بتاريخ 2023/01/18م، وبعد الاطلاع على توصيات لجنة شؤون الأراضي في اجتماعها رقم (42) المنعقد بتاريخ 2023/01/03م، فقد تقرر الموافقة على تعديل قرار لجنة متابعة العمل الحكومي رقم (2020/65/43) بشأن معالجة ملف تسجيل أراضي الأقسام، ليصبح على النحو الآتي:

1. يتم دراسة تسجيل أراضي الأقسام في كل من المشاريع التالية:

أ. مشروع جامو (1، 2، 3).

ب. مشروع ناصير (1، 2).

ت. القروعات (1، 2، 3، 4، 5).

ث. سجل للمزايدات.

ج. ملف أراضي الساط رفح غير المثبت تعاقدا.

2. يتم مراجعة عناصر الإثبات لسجلات أملاك الحكومة وذلك حسب الحالات التالية:

الغالبية الأولى في حال تقدم المواطن بطلب تسجيل مقسم من قسائم أراضي الأقسام المذكورة - وتوفرت المستندات التالية:

1. عقد أصلي بين المتعاقد والجهة الحكومية.

2. إيصالات دفع أصلية.

3. النشر في صحيفة الوقائع الفلسطينية.

4. تقرير تفقش ومناخة (الإثبات التصرف).

5. صورة عن العقد بين المتعاقد والجهة الحكومية أو صورة عن إصال دفع أو أية وثائق رسمية.

الحالة الثانية:

1. في حال عدم توفر أحد مستندات إثبات الملكية الواردة في الحالة الأولى يتم تشكيل لجنة لدراسة طلبات تسجيل

أراضي الأقسام في المشاريع المذكورة، وذلك على النحو التالي:

محرر من: الإدارة العامة للشؤون مجلس الوزراء

رقم: (2023/213/42)



رئيساً	مدير عام أملاك الحكومة
عضواً	مدير عام الدائرة القانونية
عضواً	مديروبن حن وزارة العدل

2. على أن تقوم اللجنة بدراسة الملف، والتحقق من الوثائق المعززة للطلب وهي كالتالي:

أ. أن تكون القسيمة من القسائم المعلن عنها في القوانين الفلسطينية.

ب. تقرير من دائرة التفتيش والمتابعة التابعة لمصلحة الأراضي. يوضح الأرض والتصرف بها.

ت. إعلان في جريدة يومية وكذلك إعلان معول في وسائل التواصل الاجتماعي.

الحالة الثالثة: في حالة رفض اللجنة المذكورة لطلب المواطن لعدم وجود المستندات الكافية لإثبات الملكية، تكون المحكمة هي الجهة المختصة بالفصل في الموضوع.

3. تكلف اللجنة الخاصة لدراسة سجلات الحكومة في مصلحة الأراضي والمشكلة بقرار لجنة متابعة العمل الحكومي رقم

(2019/46/14) بتقييم العمل لدى أملاك الحكومة بعد ستة أشهر من تاريخ صدور القرار.

إجراء اتكم بالزامه للعمل بأحكام هذا القرار حسب الأصول،،،

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

أمين عام مجلس الوزراء



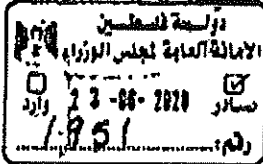
مرفق:

- القرار السابق بالموضوع.
- نسخة مع الاحترام لـ:
- وزارة الحكم المحلي.
- الإدارة العامة لشؤون مجلس الوزراء.



(2023/213/12)

صكر هن: الإدارة العامة لشؤون مجلس الوزراء



حفظه الله...
حفظه الله...
معادة الأخ/ د. محمد النحال
معادة الأخ/ أ. ماهر أبو صبحه
السلام عليكم، ورحمة الله وبركاته...

الموضوع: بشأن معالجة ملف تسجيل أراضي الأقباط

تهدكم الأمانة العامة لمجلس الوزراء وتحياتها، وبالإشارة إلى الموضوع أعلاه، وبناء على مداولات لجنة متابعة العمل الحكومي في جلستها رقم (65) للمعقدة بتاريخ 2020/02/04م، وبعد الاطلاع على توصيات لجنة شؤون الأراضي الحكومية في اجتماعها رقم (02) المعقدة بتاريخ 2020/02/04م، فقد تقرر معالجة ملف تسجيل أراضي الأقباط على النحو التالي:

1. يتم دراسة تسجيل أراضي الأقباط في كل من المشاريع التالية:

أ. مشروع حامر (1، 2، 3).

ب. مشروع ناصير (1، 2).

ج. اللجعات، (1، 2، 3، 4، 5).

د. سجل المزارعات..

2. يتم مراجعة عناصر الإثبات لمجالات أعلام الحكومة، وذلك حسب الحالات التالية:

الحالة الأولى: في حال تقدم المواطن بطلب تسجيل حصر من قسائم أراضي الأقباط المذكورة - يجب أن تتوفر لديه المستندات التالية:

1. عقد أصلي بين المتعاقد والجهة الحكومية.

2. إيصالات دفع أصلية.

3. النشر في صحيفة التوابع للسلطنة.

4. تقرير تفتيش ومتابعة (الإثبات التصريف).

الحالة الثانية: في حال عدم توفر أحد مستندات إثبات الملكية - الوليدة - في الحالة الأولى، يتم بتشكيل لجنة

لدراسة طلبات تسجيل أراضي الأقباط في المشاريع المذكورة، وذلك على النحو التالي:

الترتيب	الجهة	المهام
1	مدير عام أعلام الحكومة	رئيساً
2	مدير عام الدائرة القانونية	عضواً
3	مندوب عن وزارة العدل	عضواً

سكن: حي الإبراهيمية شارع الثورة، القدس، 87071371089

87071371089

القدس - فلسطين

87071371089

State of Palestine

General Secretariat of the Cabinet



دولة فلسطين

الأمانة العامة لمجلس الوزراء

على أن تقوم اللجنة بدراسة الملف، والتحقق من الوثائق المرفقة للطلب على النحو التالي:

1. أن تكون القهبة من التسمات المعلن عنها في الوثائق الفلسطينية.
 2. صورة من العقد أو إيصالات الدفع (إن وجد).
 3. تقرير من دائرة التفتيش والمتابعة التابعة لمصلحة الأراضي بوضع الأرض والتصرف بها.
 4. أي وثائق أو مخاطبات موجودة في ملف القهبة الخاص بملك القهبة الحكومية.
 5. إعلان في جريدة يومية وكذلك إعلان ممول في وسائل التواصل الاجتماعي.
- الجهة الثالثة: في حالة رضى اللجنة المذكورة لطلب المواطن لعدم وجود المستندات الكافية لإثبات الملكية، تكون المحكمة هي الجهة المختصة بالنظر في الموضوع.
- ملاحظة: تكلف اللجنة الخاصة بدراسة سجلات المحكمة في مصلحة الأراضي والمشكلة بقرار لجنة متابعة العمل الحكومي رقم (2019/46/14) بتقييم العمل لدى أملاك الحكومة بعد ستة أشهر من تاريخ صدور القرار.

إجراء انكم الالتزام بالحدود كما في هذا القرار حسب الأصول...

وتفضلوا بقبول الفائق الاحترام والتقدير...

رئيس أمانة عام مجلس الوزراء



مرفق:

- القرار السابق بالموضوع.
- الدراسات بالموضوع.
- نسخة من الالتزام لـ
- وثيقة الحكم المحلي.
- الإقرار العامة لشؤون مجلس الوزراء.

موقع من الأمين العام لمجلس الوزراء

87071371089

es@gov.ps

مجلس الوزراء - فلسطين

40030/2023 | 194826
10660/2023 | 188363

96080691049

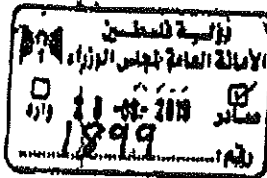
State of Palestine

General Secretariat of the Cabinet



دولة فلسطين

الأمانة العامة لمجلس الوزراء



حفظه الله
حفظه الله
حفظه الله

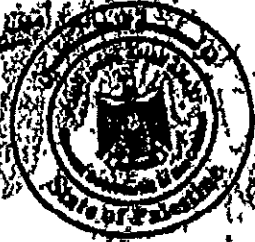
وكيل وزارة العدل
وكيل وزارة الحكم المحلي
رئيس سلطة الأراضي

معالجة الأخ/ د. محمد النحال
معالجة الأخ/ م. إبراهيم رضوان
معالجة الأخ/ أ. ماهر أبو صبحه
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

الموضوع: بشأن تشكيل لجنة خاصة لدراسة سجلات أملاك الحكومة في منطقة الأراضي

تدعى الأمانة العامة لمجلس الوزراء، وبالإشارة إلى الموضوع أعلاه، وبناء على مداولات لجنة متابعة العمل الحكومي في جلستها رقم (46) المنعقدة بتاريخ 2019/09/24م، وبعد الاطلاع على توصيات لجنة التهيئة للتحقيق في اجتماعها رقم (20) المنعقد بتاريخ 2019/09/09م، بالبحث في تشكيل لجنة خاصة برئاسة وزير العدل وعضوية كل من: وزير الحكم المحلي، وسلطة الأراضي، والبلديات، لدراسة سجلات أملاك الحكومة في منطقة الأراضي، على أن ترفع اللجنة توصياتها بالخصوص إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

أتمنى على مجلس الوزراء



لستة

• الرئيس العامة للمجلس الوزراء

أ. ماهر أبو صبحه

فلسطين

مجلس الوزراء
96080691049

م. ماهر أبو صبحه

400307/2023 | 194826
10660/2023 | 188363